REVUE EGYPTIENNE
DES ÉTUDES HISTORIQUES

الهيئة المصرية العامة للكتاب
رئيس مجلس الإدارة
د. هيثم الحاج علي

المجلة التَّاريخيَّة المصْريَّة

مجلةٌ عِلْمِيَّة مُحَكَّمَة تُصْدِرُها

الجمعية المصرية للدِّراسات التاريخية

حقوق الطبع محفوظة
للهيئة المصرية العامة للكتاب

الترقيم المطبوع	رقم الإيداع بدار الكتب
2401-1687	99/9440
الترقيم الألكتروني	الترقيم الدولي
3354-2735	977-5366-11-9

لنشر الأبحاث بالمجلة
يرجى الإرسال من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة
https://jejh.journals.ekb.eg

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢١م

قطعة ٤ بلوك ٧ ـ المنطقة التاسعة ـ شارع د. رؤوف عباس ـ مدينة نصر ـ القاهرة
تليفون : ٠١١٢٧٣٨١٩١٢ ـ ٢٤٧٢٨٢٩٤ ـ ٢٤٧٢٨٢٩٦ ـ فاكس : ٢٤٧٢٨٢٩٨
Email: Seehist1945@yahoo.com

الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة التاريخية المصرية

REVUE EGYPTIENNE
DES ÉTUDES HISTORIQUES

تُصْدرهُا

الجمعية المصرية للدِّراسات التاريخية

المراسلات ـ الأستاذ الدكتور أيمن فؤاد سيد

رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية

eegyptian.historical2021@gmail.com

المجلد الخامس والخمسون

القاهرة

٢٠٢١م

هَيْئَة التَّحْرِير

أ.د. أيمن فؤاد سيد ـ رئيس التحرير
أ.د. أحمد زكريَّا الشَّلْق
أ.د. أحمد الشِّرْبِيني السَّيِّد
أ.د. جمال مُعَوَّض شَقْرَة
أ.د. خَلَف عبد العظيم الميري
د. محمَّد فوزي رَحِيل ـ سكرتير التحرير

الهَيْئَة الاسْتِشَارِيَّة الدَّوْلِيَّة للمَجَلَّة

أ. د. إبراهيم القَادِري بوتْشِيش (المَغْرِب)
أ. د. أحمد رَجَب محمد علي (مصر)
أ. د. إسْحَاق تاوَضْرُوس عِبِيد (مصر)
أ.د. أشْرَف محمَّد مُؤْنِس (مصر)
أ. د. تُرْكِي بن فَهْد آل سَعُود (السَّعُودِيَّة)
أ. د. جولييت رَسِّي (لُبْنَان)
أ. د. حسين سيِّد عبد الله مُراد (مصر)
أ. د. السَّيِّد فِلِيفِل (مصر)
أ. د. عاصِم أحمَّد الدِّسُوقي (مصر)
أ. د. عبد الكَرِيم مَدُون (المَغْرِب)
أ. د. عبد الله بن محمَّد المُنِيف (السَّعُودِيَّة)
أ. د. عَفَاف سَيِّد صَبْرَة (مصر)
أ. د. عَلَاء الدِّين عبد المُحْسِن شَاهِين (مصر)
أ. د. محمَّد م. الأُرْنَاؤوط (كوسوفو)
أ. د. محمَّد صَابِر عَرَب (مصر)
أ. د. محمَّد السَّيِّد عبد الغَنِي (مصر)
أ. د. محمَّد عِيسَى الحَرِيرِي (مصر)
أ. د. محمُود إسْماعِيل عبد الرَّازِق (مصر)
أ. د. مُنِيرَة شَابُوتُو رِمَادِي (تُونِس)
Prof. Dr. Sylvie DENOIX (France)
Prof. Dr. Albrecht FUESS (Germany)
Prof. Dr. Nicolas MICHEL (France)
Prof. Dr. Tetsuya OHTOSHI (Japan)
Prof. Dr. Michel TUCHSCHERER (France)

الإخراج الفني وتصميم الغلاف : محمد أشرف عبد المقصود

الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الجمعية أو الناشر

المحتـويات

الصفحة

طرق التخلص من المعارضين في العصر العباسي
شيماء أحمد السيد علي صالح ٧-٣٩

صَاعِدُ الأنْدَلُسِي ومنهجه في كتابه «طَبَقَات الأُمَم»
طارق أبو الوفا محمد ٤١-٩٢

صراع الغزنويين والسامانيين أثناء عملية تأسيس الدولة الغزنوية
Assoc. Prof. Dr. Izzetullah Zeki ٩٣-١٢٧

أثر ابن شحاذة اليمني القاهري المُقرئ في الحياة العلمية بمصر والحجاز
إبراهيم عبدالمنعم سلامة أبو العلا ١٢٩-١٧٢

العلَّامة أحمد بن العجمي الأزهريُّ ودوره في تمحيص آثار الأقدام
المنسوبة للنبيِّ ﷺ
أحمد عبدالعاطي حسن عمر الآثاريّ ١٧٣-٢١٠

الأهمية اللوجستية لمصادر المياه العذبة في سيناء أثناء الحرب العالمية الأولى
أماني صلاح الدين سليمان ٢١١-٢٤٨

الشيخ عبد العزيز الثعالبي والنخبة السياسية والفكرية في مصر
(١٩٢٤ - ١٩٣١م) «صحيفه الشورى نموذجًا»
أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس ٢٤٩-٢٨٨

موقف مصر من العراق بعد تكوين حلف بغداد ١٩٥٥-١٩٥٨م
(قراءة فى أرشيف الخارجية البريطانية)
أحمد عبد الدايم محمد حسين ٢٨٩-٣٤٩

الصفحة

حقوق مصر التاريخية في مياه النيل – دراسة وثائقية !
المُستشارة/ هايدي فاروق عبد الحميد ٣٥١-٣٨٥

القَاهِرَةُ في كِتَابَاتِ المُسْتَشْرِقِين
أيمن فؤاد سَيِّد ٣٨٧-٤٠٥

«التجار الفرنسيون في مصر في العصر العثماني»
حمادة جمال ناجي عرفان ٤٠٧-٤٢٥

أثر تطور وسائل النقل والمواصلات على شوارع القاهرة فى عهد أسرة محمد على
شيماء عبد الفتاح محمد الجرم ٤٢٧-٤٨٦

ضاحية مصر الجديدة أنموذج فريد للتنوع والتجانس الاجتماعي
علي عبد العزيز سليمان ٤٨٧-٥٠٨

Copper Extraction in the Timna mine. An Archaeological and Historical Study.
Mohamed Mahmoud Kacem 5-39

المجلة التاريخية المصرية ٥٥ (٢٠٢١) ٤٠٧-٤٢٦

«التجار الفرنسيون في مصر في العصر العثماني»

حمادة جمال ناجي عرفان(*)

ملخص

تتمتعُ مصرُ وعاصمتها القاهرة بمكانةٍ مرموقةٍ بين أقرانِها في المنطقة، وتلك المكانةُ جعلتها تكتسبُ شهرةً عالميةً واسعةً على مرِّ العصور، وجذبتْ إليها أنظارَ الكثيرِ من الأجانب، سواء بهدفِ التجارةِ أو الرحلة، وكان من ضمنِ هؤلاءِ الأجانب الكثيرُ من الأوروبيين الذين زاد عددُهم في المنطقةِ العربيةِ عقب تأسيسِهم لبعضِ الشركاتِ التجارية، والتي هدفتْ إلى جلبِ السلعِ الآسيويةِ إلى أوروبا، وكان على رأسِ هؤلاء الأوروبيين «الانجليزُ والفرنسيون» الذين سارعوا في إبرامِ الكثيرِ من المعاهدات التجارية مع الدولة العثمانية؛ للتسهيل على رعاياهم في عمليةِ التنقلِ بين أقطارِ الدولةِ العثمانيةِ بحريةٍ تامة، وعلى إثر ذلك زادتْ أعدادُ الجاليات الأجنبيةِ في القاهرة، والمدن الساحلية المصرية، وكان لهم دورٌ مؤثرٌ في الجوانبِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ المصرية.

(*) مدرس التاريخ الحديث والمعاصر المساعد - بقسم التاريخ - كلية الآداب- جامعة حلوان.

الكلمات المفتاحية: القاهرة العثمانية، التجار الفرنسيون، العصر العثماني، الجاليات الأجنبية.

Abstract

Egypt and its Capital Cairo enjoys great prestige among its peers in the region, and that prestige made her gain wide international fame Throughout the ages, and it has attracted the attention of a lot of foreigners to, Whether for the purpose of trade or travel, and Among these foreigners were many Europeans who have increased number in the Arab region after their founding for some commercial companies, and which was aimed at bringing Asian goods to Europe, and was at the head of these Europeans were the "the English and the French" Whose hastened at conclusion many trade treaties with the Ottoman Empire, to facilitate the process of moving between the counties of the Ottoman Empire completely freely, As a result, the number of foreign communities increased in Cairo, and Egyptian coastal cities, And it was them an influential role in the Egyptian economic and social aspects.

Key-words: Ottoman Cairo, the French merchants, the Ottoman era, foreign communities.

❋

❋ ❋

مقدمة

لموقع مصر الاستراتيجي في قلب العالم الإسلامي دورٌ كبيرٌ في جذب الكثير من الأجانب إليها على مر العصور، وتُعد عاصمتها «القاهرة» إحدى أهم مُدن المشرق

العربي حتى وقتنا هذا؛ فمنذ تأسيس هذه المدينة، فإنها باتت مُلتقى العديد من الثقافات والحضارات المختلفة، وكما وصفها المستشرق الفرنسي جاستون فييت GASTON WIET (١٨٨٧-١٩٧١م) في مقدمة كتابه «**القاهرة مدينة الفن والتجارة**» أن هذه المدينة الإسلامية حيّرت المؤرخين أكثر من غيرها، وخاصة أنها تحتل مركزًا مرموقًا في المشرق العربي بأكمله، حتى إن الكثير من الرحالة الأوروبيين وصفوها بمصطلح «القاهرة العُظمى»، لدرجة أنها أصبحت عاصمة عالمية، ومركزًا إسلاميًا كبيرًا جذب أنظار الأوروبيين إليها؛ بسبب رخاءها التجاري، وخاصة مع الحكم المملوكي.

وعلى الرغم من أن مصر في العصر العثماني أصبحت مجرد ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية، بداية من عام ١٥١٧م، إلا أن مكانتها استمرت كموضع جذب الكثير من التجار والرحالة الأوروبيين، حتى إن الدول الأوروبية سارعت بعقد العديد من الاتفاقيات التجارية مع الدولة العثمانية؛ للسماح بممارسة رعاياهم للتجارة بحرية في أقاليم مصر المختلفة، وكان من نتاج ذلك زيادة عدد الجاليات الأجنبية بالقاهرة، والمدن الساحلية المصرية، والبعض منهم أقام في مصر إقامة شبه كاملة.

وعلى ذلك تأتي أهمية الدراسة التي نحن بصددها «**التجار الفرنسيون في مصر في العصر العثماني**»، وذلك للوقوف على طبيعة المعاملات التي كانت تتم بين المصريين والتجار الفرنسيين آنذاك، ودور هؤلاء التجار في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وكيف كانت حياتهم في المدن المصرية كجالية أوروبية؟، وكيف نظر المصريون إليهم؟، وما القانون الذي حدد العلاقة بين المصريين والتجار الفرنسيين في تلك الفترة؟

وفي هذا الإطار تنقسم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

- المحور الأول بعنوان (**طبيعة المعاملات التجارية بين المصريين والفرنسيين في**

العصر العثماني): ويُناقش العلاقات التجارية بين المصريين والتجار الفرنسيين في العصر العثماني، بداية من اتفاقية عام ١٥٣٥م التي عُقدت بين الدولة العثمانية وفرنسا، وحصلت فرنسا من خلالها على الكثير من الحقوق والمزايا لرعاياها في صورة امتيازات كثيرة على أرض مصر، وعلى إثرها زاد الوجود الفرنسي في الأحياء التجارية المصرية بشكل ملحوظ، وتعايش المصريون معهم، وتعاقد الطرفان على الكثير من المعاملات التجارية.

– أما المحور الثاني بعنوان (**التجار الفرنسيون والمجتمع المصري**): فيتعرض لنظرة المجتمع المصري لهؤلاء التجار، كأجانب غرباء، لهم عادات وتقاليد خاصة بهم، وكذلك الصور والرؤى التي حددت طبيعة العلاقة بين المصريين وهؤلاء التجار الأوروبيين، وخاصة أنهم كانوا يترددون على المدن التجارية المصرية، كالقاهرة والإسكندرية ودمياط ورشيد، بشكل دائم، حتى أن بعض هؤلاء التجار استقروا بمصر، وتزوجوا من مصريات، وتحول بعضهم أيضًا للديانة الإسلامية.

طبيعة المعاملات التجارية بين المصريين والفرنسيين في العصر العثماني

زاد الوجود الفرنسي في مصر في العصر العثماني عقب اتفاقية عام ١٥٣٥م التي عُقدت بين الدولة العثمانية وفرنسا، ومع أن هذه المعاهدة كانت في أحد أشكالها معاهدة تحالف، فإن فرنسا استطاعت من خلالها الحصول على الكثير من الحقوق والمزايا لرعاياها الفرنسيين في صورة (امتيازات)[1]، ومن هذه الحقوق والامتيازات التي تمتع بها الرعايا الفرنسيون ما جاء في البند الأول من هذه المعاهدة عن حرية الانتقال إلى الموانئ بحرية تامة، وممارسة التجارة في جميع المناطق

---

(١) روبير مانتران: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، الجزء الأول، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٢٢٦. أنظر أيضًا: صلاح أحمد هريدي علي: الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العصر العثماني، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٢١.

الخاضعة للدولة العثمانية[١]، كما تم تحديد الرسوم الجمركية لهم وإعفائهم من دفع أي ضريبة أخرى[٢]، ونتيجة لذلك زاد عدد التجار الفرنسيين في مصر، وأقاموا في البداية بالمناطق الساحلية المصرية، لاسيما في مدينة الإسكندرية في حي عُرف باسم (حي الإفرنج/ الحي الأوروبي)[٣] الذي خُصص لجميع التجار الأوروبيين سواء من الفرنسيين أو الانجليز أو البنادقة أو الجنويين وغيرهم من أبناء الدول الأوروبية[٤].

---

(١) البند الأول من معاهدة الصداقة والتجارة بين الإمبراطورية العثمانية وفرنسا الموقعة في فبراير ١٥٣٥م، نقلًا عن:

J.C.HUREWITZ: Diplomacy in the Near and Middle East A Documentary Record (1535 -1914), Vol(1), New York, 1956, p2.

(٢) البند الثاني من معاهدة ١٥٣٥م، نقلًا عن: J.C. HUREWITZ, Op.Cit. 2.

(٣) أ. ب. كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمد مسعود، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١١م، ص٢١٤.

(٤) عقدت الدولة العثمانية عِدة اتفاقيات مع دول أوروبية بغرض تنظيم وتحديد وضع رعايا هذه الدول وأحوالهم المعيشية، وللتأكيد على التسهيلات الممنوحة لهم في أنحاء الدولة العثمانية، وكانت أولى الدول التي حصلت على امتيازات من الدولة العثمانية هي البندقية عام ١٤٥٤م، كما كانت أول دولة يكون لها قنصل في استانبول. كما وقعت انجلترا معاهدة عام ١٥٧٩م في عهد الملكة إليزابيث الأولى والسلطان مراد الثالث حصلت بمقتضاها على امتيازات كثيرة للرعايا الانجليز في الأراضي العثمانية، ثم تلى ذلك عدة معاهدات وقعتها الدولة العثمانية مع الكثير من دول أوروبا مثل هولندا والنمسا وجنوا وفلورنسا والسويد والدانمرك وبروسيا والمجر وبلجيكا وغيرهم من الدول. أما فرنسا فقد عقدت عِدة معاهدات مع الدولة العثمانية حصلت بمقتضاها على حرية التجارة في الأراضي العثمانية، وكانت أولى هذه المعاهدات معاهدة عام ١٥١٧م التي كانت بمثابة تجديدٍ لمعاهدة سنة ١٥٠٧م بين فرنسا ومصر في عهد دولة المماليك، ثم معاهدة عام ١٥٣٥م التي تُعد أساسًا للمعاهدات اللاحقة، ثم معاهدة ١٥٩٧م، ثم معاهدة ١٦٠٤م، والتي عُقدت بين السلطان أحمد وهنري الأكبر ملك فرنسا، ثم معاهدة عام ١٦٧٣م، ثم معاهدة ١٧٤٠م التي عُقدت بين السلطان محمود الأول والملك لويس الخامس عشر، ثم استطاعت فرنسا الحصول على معاهدات تجارية بعد ذلك من أمراء المماليك في مصر مثل معاهدة ١٧٨٥م والتي عقدت بين «تروجين» مبعوث وزير البحرية الفرنسية وسفير فرنسا لدى السلطان العثماني ومراد بك، وهي معاهدة تجارية ملاحية حصلت فرنسا بمقتضاها على حرية مرور بضائعها من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر مع ضمان سلامة مراكبها في ميناء السويس وتنظيم الرسوم=

وقد كان التجار الفرنسيون من أكثر الأوروبيين الذين نجحوا في إقامة علاقات تجارية متنوعة مع مصر، وتمتع الكثير منهم بمكانة كبيرة لدى المصريين بخلاف غيرهم من التجار الأوروبيين عامة، حيث تم تمييزهم في المكاتبات والمبايعات بكثير من العبارات الراقية - بعض الشيء - مثل استخدام عبارة (فخر الملة المسيحية)، والتي استخدمت بصورة كبيرة في دفاتر المحاكم الشرعية، وخاصة في حالة تسوية النزاعات بين الفرنسيين واليهود المصريين(١).

كما لعبت القنصلية الفرنسية دورًا كبيرًا في توطيد العلاقات التجارية بين المصريين والفرنسيين، بسبب الحرية التي تمتع بها قناصل فرنسا في إدارة الشئون التجارية والمدنية لرعايا دولتهم، وذلك في ضوء الامتيازات والاتفاقيات المبرمة مع الدولة العثمانية، والتي كانت تُنفذ بحذافيرها على يد باشا مصر (نائب السلطان في الولاية) حيث كان يتسلم تعليمات من استانبول توصيه بحسن معاملة قناصل الدول ومنحهم كل الحقوق اللازمة وعدم إلحاق أي أذى بهم، وإعطائهم الحصانة الكاملة في إدارة شئون القنصليات(٢)، الأمر الذي يوضح ظهور الكثير من العبارات التفخيمية في سجلات المحاكم الشرعية المصرية لقناصل فرنسا بالتحديد، مثل عبارة «افتخار الملة المسيحية» و«عين أعيان الملة العيسوية»(٣).

=الجمركية، وجُددت هذه المعاهدة بين ملتزم الجمارك ومراد بك، وتعهد فيها مراد بك بمراعاة التجار الفرنسيين وحسن معاملتهم. زينب محمد حسين الغنام: الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني (١٥١٧–١٧٩٨م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، ١٩٨٨م، ص٣٣-٥٢.

(١) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات، ٥ ربيع أول ٩٧٣هـ/ ١٥٦٥م - ٢٥ جمادي الأول ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م، ص٩٨، كود أرشيفي (٠٠١٠٥٨-١٠٢٩).

(٢) سيد محمد السيد: الإسكندرية ومكانتها الاستراتيجية في العصر العثماني(دراسة وثائقية للمكانة الإدارية والاقتصادية والأمنية لثغر الإسكندرية)، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦ م، ص٤٦.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات، من ١٥ ذي الحجة ١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م إلى ٢ ربيع آخر ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م، ص١٣٣، كود أرشيفي (٠٠١٢٥٤–١٠٢٩).

ثم جاءت معاهدة عام ١٧٤٠م التي عُقدت بين الدولة العثمانية وفرنسا لتعطي مزيدًا من الصلاحيات والمزايا للقناصل الفرنسيين في الأراضي المصرية، حيث جاءت بنود هذه المعاهدة لتؤكد على ذلك، وخاصة في أحقية فصل النزاعات بين الفرنسيين مع عدم تدخل القضاء في مصر(١).

كل هذه الامتيازات ساعدت التجارة الفرنسية على غزو السوق المصري بشكل كبير، وتتضمن سجلات المحاكم الشرعية أعدادًا يصعب حصرها من المعاملات التجارية بين المصريين والتجار الفرنسيين، والأوروبيين بشكل عام، طوال العصر العثماني، حيث أقام الفرنسيون علاقات تجارية متنوعة مع المصريين مثل تجارة الأرز(٢) والكتان والشعير والحصير(٣) والبهار بأنواعه مثل الفلفل(٤) والزنجبيل والقرنفل(٥)

---

(١) ومما ورد في هذه المعاهدة: «القناصل الذين ترسلهم فرنسا لينوبوا عنها في إسكندرية وطرابلس الشام عوضًا عن قناصل سابقين لا يجوز معارضتهم ولا إلزامهم بالرسوم المعروفة بالتكاليف العُرفية»، إذا وقع خلاف بين أحد رعايانا وأحد تجار الفرنساويين، وتم حضورهما أمام القاضي فالقاضي لا يسمع الدعوى إلا بحضور ترجمان القنسولاتو، وإذا لم يحضر هذا لعذر قوي فتؤجل الدعوى إلى حين حضوره، ولا يجب أن يكون غيابه حجة للفرنساويين لعدم حضورهم. وإذا حصلت مشاجرة بين فرنساويين فسفراؤهم وقناصلهم يفصلون فيما بينهم بدون معارضة ولا دخل لرجال الضبط والربط»، كل الامتيازات الملوكية الممنوحة إلى أهالي فينتسيا(فينسيا) تُعطي للفرنساويين، ونأمر بعدم معارضتهم، ويَلزم تخويلهم حقوقهم العادلة». انظر بنود ٢٥، ٢٦، ٢٩ من معاهدة عام ١٧٤٠م بين فرنسا والباب العالي. نقلًا عن: يوسف آصاف: المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العلية ومصر مع الدول الأوروباوية، المطبعة العمومية، مصر، ١٨٩١م، ص٢٧، ٢٨.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر مضبطة الإشهادات من ١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م إلى ١١٩٧هـ/ ١٧٨٢م، وثيقة رقم (١٩٥)، كود أرشيفي (٠١٨٢١٣-١٠٢٩).

(٣) نفسه: دفتر سجل مبايعات من ٥ جمادي الأول ١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م إلى ١٤ محرم ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م، وثيقة رقم (٧٧٧)، كود أرشيفي (٠٠١٦٥٤-١٠٢٩).

(٤) نفسه: دفتر سجل مبايعات من ١٥ ربيع آخر ٩٨١هـ/ ١٥٧٣م إلى ٣٠ رمضان ١٠٠١هـ/ ١٥٩٢م، ص١٠٧، كود أرشيفي (٠٠١٠٦٢-١٠٢٩).

(٥) نفسه: دفتر سجل مبايعات من ١٧ محرم ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م إلى ١٩ جماد الآخر ٩٩٠هـ/ ١٥٨٢م، ص ٢٦٧، كود أرشيفي (٠٠١١٥٣-١٠٢٩).

وتجارة القهوة (قهوة الزنجبيل) والنشادر والجلود[١] والصمغ[٢] وتجارة القماش بأنواعه[٣] وتجارة القوارب ومعداتها مثل المجاديف والمرامي والآلات والمدافع والبنادق[٤] وكذلك تجارة الرقيق[٥].

وعلى الرغم من أن التجار البنادقة والجنويين كانت كفتهم راجحة في السيطرة على التجارة الشرقية طوال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين إلا أن التجار الفرنسيين والإنجليز نافسوهم في تجارة الأقمشة منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادي، كما احتلت تجارة الورق مكانة كبيرة بين الواردات الفرنسية لمصر، وذلك لعدم تصنيعه محليًا، وكان التجار الفرنسيون يجلبون من مرسيليا إلى مصر قرابة ١٠٠٠ بالة سنويًا[٦]، وبشكل تدريجي زادت قوة التجارة الفرنسية في مصر خلال القرن

---

(١) نفسه: دفتر مضبطة الإشهادات من ١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م إلى ١١٩٧هـ/ ١٧٨٢م، وثيقة رقم (٨٠٧)، كود أرشيفي (٠١٨٢١٣-١٠٢٩).

(٢) نفسه: دفتر سجل مبايعات من ١٤ ذي القعدة ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م إلى غرة شوال ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، ص ١٢١، كود أرشيفي (٠٠١٢٥٨-١٠٢٩).

(٣) نفسه: دفتر سجل مبايعات من ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م إلى ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م، ص٤٣٤، وثيقة رقم (١١١٧)، كود أرشيفي (٠٠١٢٦٦-١٠٢٩).

(٤) نفسه: دفتر سجل مبايعات من ١٥ ذي الحجة ١٠١٧هـ/ ١٦٠٨م إلى ٢ ربيع آخر ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م، ص ٨٩، وثيقة رقم (١٠٥)، كود أرشيفي (٠٠١٢٥٤-١٠٢٩).

(٥) تولى اليهود المصريون عملية تجارة الرقيق بمصر، في أغلب الأحيان، حيث لعبوا دورًا كبيرًا في عملية الوساطة التجارية في هذا المجال، وكانت وثائق المبايعات تصف بالتفصيل المملوك أو العبد المجلوب وديانته وبلده، مثل ما جاء في إحدى وثائق المبايعات حول عملية بيع وشراء مملوك رومي ووصفته بـ«مملوك نصراني يُدعى تسبيلو بن أنطونيو، ربع القامة، معتدل، أبيض اللون، غنمي العينين، واير اللحية، أشقر، من بلاد رومية... (وتم شراؤه) بثمن قدره من الذهب السلطاني الجديد معاملة تاريخه بالديار المصرية ثلاثة وثلاثون دينار...». دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات من ٤ رجب ٩٩٧هـ/ ١٥٨٨م، إلى ١٨ رجب ٩٩٧هـ/ ١٥٨٨م، ص٤٧٥، كود أرشيفي (٠٠١١٦٠-١٠٢٩).

(٦) زينب محمد حسين الغنام: الجاليات الأجنبية ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر إبان العصر العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية الدراسات الانسانية، جامعة الأزهر (فرع البنات)، القاهرة، ١٩٨٨م، ص١٠٦.

الثامن عشر، حتى أصبحت فرنسا تُصدر بمفردها أكثر من ليفورنيو[١] والبندقية[٢].

وهو الأمر الذي يُشير إليه الباحث الفرنسي **(أندريه ريمون)** في كتابه «**الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر**»، حيث ذكر أن الأقمشة الفرنسية كانت تُطلب في مصر بشكل مستمر، مثل الجوخ[٣] الفرنسي، نظرًا لجودته وتنوع ألوانه بين الأخضر والأزرق والأحمر، وكان من جراء ذلك ثبات سعر الجوخ الفرنسي في مصر إلى حد كبير[٤].

ومع بداية **القرن الثامن عشر** الميلادي لعب التجار الفرنسيون دورًا كبيرًا في نقل الكثير من السلع الشرقية إلى فرنسا، وخاصة البن والتوابل[٥]، حيث شهدت هذه السلع أزهارًا كبيرًا في الاقتصاد المصري منذ السنوات الأخيرة للقرن السابع عشر الميلادي، وعلى إثرها حقق التجار المصريون ثروات هائلة، وخاصة مع ارتفاع أسعار البن المُصدر لأوروبا[٦].

وقد كان التجار الفرنسيون يستوردون لفرنسا في السنة الواحدة حوالي ٣٠٠٠

---

(١) ليفورنيو: ميناء فلورانسا على البحر الأدرياتيكي بجوار جزيرة كورسيكا. زينب محمد حسين الغنام: مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) المرجع نفسه، ص١٠٢.

(٣) الجوخ: هو نوع من الصوف كان يُعرف أيضًا باسم «الندران درجة ثانية»، وكان من أهم الأقمشة وأكثرها تداولًا في مصر والمشرق العربي، حتى أنه كان يرتديه الغني والفقير، وقد سيطرت الجالية الفرنسية في مصر على تجارة الجوخ بشكل كبير منذ أواخر القرن السابع عشر الميلادي، والنصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي. أندريه ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة: ناصر أحمد إبراهيم، باتسي جمال الدين عباس، الجزء الأول، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٧٩. حمدي محمود محمد الحسيني: الفرنسيون في مصر في العصر العثماني (١٥٣٥-١٧٩٨م)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠١٣م، ص١٢٨.

(٤) أندريه ريمون: مرجع سابق، ص٢٥٤.

(٥) نفسه، ص٢٧٣.

(٦) حمدي محمود محمد الحسيني: مرجع سابق، ص ٢٧٢، ٢٧٣.

فردة بن، أو أكثر من ذلك، لدرجة أنه مع زيادة الطلب الفرنسي على البن كان التجار الفرنسيون يشترون أكثر من نصف كمية البن التي كانت تُصدر إلى أوروبا، أي حوالي ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ فردة بن، وهو ما يُعادل سدس أو خمس الواردات المصرية من البن اليمني في أوائل القرن الثامن عشر الميلادي(١).

وظلت تجارة البن هي السلعة الرائدة بين المنتجات الشرقية التي يستوردها التجار الفرنسيون حتى بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر، عندما عزف التجار الفرنسيون عن شراء البن الوارد للقاهرة، وخاصة بعدما تحكم التجار المصريون في أسعار البن بصورة كبيرة، وما بين عامي ١٧٧٦ و١٧٨١م لم يعد البن يتمتع بمكانته المميزة التي كان يتمتع بها في الصادرات المصرية إلى البندقية ومرسيليا، حيث يُشير أندريه ريمون أن إجمالي الصادرات منه وصلت إلى حوالي ١٧.٨٪، وهذه النسبة تُمثل أقل من ضعفي ما كان يصدره التجار الفرنسيون إلى فرنسا بين عامي ١٧١٠-١٧١٩م(٢).

وعلى الرغم من أن النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي كان يسوده الفوضى والإضرابات الاقتصادية والسياسية بمصر، إلا أن الحكومة الفرنسية كانت تُرسل مندوبًا رسميًا من قبلها لتفقد أحوال التجار الفرنسيين، ولعقد صفقات تجارية مع بكوات المماليك، حتى أن الفرنسيين حاولوا إقامة علاقات تجارية مباشرة مع الهند عبر طريق البحر الأحمر بداية من عام ١٧٧٧م، ولم يُمانع بكوات المماليك بهدف الاستفادة من أرباح هذه الصفقات التجارية، ومن أشكال ذلك أن الفرنسيين نجحوا في عقد اتفاق مع مراد بك وإبراهيم بك يسمح لهم بالتجارة عبر البحر الأحمر والسويس(٣).

---

(١) أندريه ريمون: مرجع سابق، ص٣١٤.

(٢) نفسه، ص٢٦٢، ٣٢٠.

(٣) زينب محمد حسين الغنام: مرجع سابق، ص٦٠. أندريه ريمون: مرجع سابق، ص٢٨٥.

ومع زيادة تشجيع الحكومة الفرنسية على توزيع منتجاتها على المشرق العربي أدى ذلك إلى اعتلاء فرنسا لقائمة الدول المُصدرة والمستوردة من مصر وإليها، لدرجة أن السلع التي وردت من فرنسا لمصر عام ١٧٧٦م بلغت حوالي ١٥٩٩٠٠٠ قرش، والصادرات المصرية لفرنسا بلغت حوالي ١٢٣٠٠٠٠ قرش[١]، وعلى حد قول جون مارلو في كتابه «تاريخ النهب الاستعماري لمصر» أن التجارة الأوروبية كانت واقعة بدرجة كبيرة في يد الفرنسيين قبل احتلالهم لمصر عام ١٧٩٨م[٢].

وكان أيضًا من أهم العوامل التي ساعدت التجار الفرنسيين على احتكار السوق المصري أنهم نجحوا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في تعويض تراجع تجارة البن بالكثير من السلع الأخرى، مثل التوابل والعقاقير والصمغ، وكذلك المنسوجات التي بلغ إجمالي الصادرات المصرية منها لفرنسا نسبة تُعادل تسعة أعشار ما كان يُنتج منها، وخاصة المنسوجات من النوع الدمياطي المصنوعة في مدينة رشيد، وهذا الأمر ساعد على استقرار مكانتهم التجارية في مصر إلى حد كبير[٣].

ويُشير أيضًا أندريه ريمون إلى أنه يُمكن ملاحظة سيطرة التجارة الفرنسية على السوق المصري أواخر القرن الثامن عشر الميلادي من أعداد السفن التجارية الفرنسية التي وصلت إلى مدينة الإسكندرية، والتي بلغ عددها في الفترة ما بين عامي ١٧٨٧-١٧٨٩م إلى حوالي ١٥٣ سفينة تجارية، وقد ساعد على ذلك تنظيم عملية الرسوم الجمركية للرعايا الفرنسيين بشكل كبير، بالإضافة إلى الحصانة الكبيرة التي تمتعت بها هذه السفن، وعملت على حمايتها من الاعتداءات المحلية[٤].

---

(١) حمدي محمود محمد الحسيني: مرجع سابق، ص١٥٨.

(٢) جون مارلو: تاريخ النهب الاستعماري لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م إلى الاحتلال البريطاني ١٨٨٢م، ترجمة: عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م، ص٢٧.

(٣) أندريه ريمون: مرجع سابق، ص٣٢٠، ٣٢٣.

(٤) نفسه، ص٣٠٨.

كل هذه العوامل أدت إلى زيادة حجم التجارة الفرنسية بمصر إلى حد كبير، ومعها زادت أعداد أبناء الجالية الفرنسية من التجار والحرفيين في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي[١].

التجار الفرنسيون والمجتمع المصري

رغم تنوع العلاقات التجارية بين المصريين والفرنسيين على أرض مصر، إلا أن التعامل بين الطرفين كان يتم بشكل حذر لاختلاف العقيدة الدينية، سواء في حالة تعامل الفرنسي مع مسلم أو يهودي، أو حتى مع مسيحي يختلف عنه في المذهب، فقد كان يحدث في كثير من الأحيان منازعات بين التجار الفرنسيين والمصريين لأسباب متعددة؛ إما في حالة عدم سداد مبالغ مستحقة[٢]، أو عدم رد شيء مرهون بعد سداد المبلغ المستحق[٣]، أو في حالة تعدي تاجر فرنسي على شخص مصري بالسرقة[٤]، أو

---

(١) حمدي محمود محمد الحسيني: مرجع سابق، ص٢٣٥.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات من ١٥ ذي الحجة ١٠١٧هـ/١٦٠٨م إلى ٢ ربيع آخر ١٠١٨هـ/١٦٠٩م، ص ٨٩، وثيقة رقم (١٠٥)، كود أرشيفي (٠٠١٢٥٤-١٠٢٩).

(٣) استعمل اليهود المصريون أسلوب الرهن للحصول على مكاسب مالية عن طريق الربا، وضمت وثائق الإشهادات بالمحكمة الشرعية الكثير من هذه الصور منها مثلًا ادعاء «الذمي فرانسيس (يقصد الذمي الفرنسي) يُدعى جامكوا ولد نكوله على حييم ولد موسي اليهودي بأن المدعي المرقوم أرسل فروة إلى المدعى عليه ليرهن ذلك عنده على ثمانية عشر قرش فسلمها له، وأخذ منه الثمانية عشر قرش وأبقي عنده الفروة المذكورة... وأمهله إلى أن يُسافر رشيد وجعل عليه الثمانية عشر قرشًا بقرشين زيادة ثم حضر بعد سفره إلى الثغر وأحضر له الدراهم وطلب منه الفروة المذكورة ويدفع له مبلغ الثمانية عشر قرش فرفض». دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر مضبطة الإشهادات من ١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م إلى ١١٩٧هـ/ ١٧٨٢م، كود أرشيفي (٠١٨٢١٣-١٠٢٩).

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات من ١٠ رجب ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م إلى ٦ ذي الحجة ١٠١٩هـ/ ١٦١٠م، ص ٢٨١، وثيقة رقم (٨٢٩)، كود أرشيفي (٠٠١٢٦١-١٠٢٩).

التعدي بالسب والشتائم، ومن ذلك على سبيل المثال اعتداء أحد الفرنسيين، ويُدعى (فرنسيسكو بن برتلميو)، على أحد النصارى المصريين وسبه باللغة العربية، وشهد على ذلك أحد المسلمين المصريين[١].

وفي كل هذه الحالات كان لابد من حضور الأطراف المتخاصمة أمام المحكمة المصرية، وحضور القنصل العام أو وكيله، والمترجم (الترجمان) الخاص بالقنصلية، والذي كان في الغالب من اليهود المصريين المتقنين للغة الفرنسية، وقد لمع منهم أسماء كثيرة مثل «المعلم باروخ بن موسي اليهودي الربان ترجمان طايفة الفرنج الفرانسة»[٢]، و«المعلم أصلان بن إسرايل (إسرائيل) اليهودي الربان الترجمان بخدمة المذكور (أي قنصل الفرنسيين)»[٣]، وفي حالات كثيرة كان المترجم اليهودي يؤدي دور الوكيل الشرعي عن أحد التجار الفرنسيين مثل «الذمي موسي بن يوسف اليهودي الترجمان»[٤]، وغيرهم من المترجمين الذين كانوا حلقة وصل بين اللغة العربية واللغات الأوروبية.

ولكن على الرغم من ذلك كانت العلاقات تصل بين المصريين والفرنسيين إلى حد تأجير الحوانيت (الدكاكين)[٥] أو السفن[٦] أو حتى تأجير المنازل بهدف الإقامة

---

(١) نفسه: دفتر سجل مبايعات من جمادي الأول ٩٨٩هـ/ ١٥٨١م إلى ربيع أول ١٠١٥هـ/ ١٦٠٦م، ص٥٤، كود أرشيفي (٠٠١٠٦٥-١٠٢٩).

(٢) نفسه: دفتر سجل مبايعات من ٤ رجب ٩٩٧هـ/ ١٥٨٨م إلى ١٨ رجب ٩٩٧هـ/ ١٥٨٨م، ص٤٧٥، كود أرشيفي (٠٠١١٦٠-١٠٢٩).

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة باب الشعرية الشرعية، سجل تحت تاريخ ١٠٠٠هـ/ ١٥٩١م إلى ١٠٠٦هـ/ ١٥٩٧م، ص٢٩٣، كود أرشيفي (٠٠٠٠١٦-١٠١٤).

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، دفتر تحت تاريخ ٢٥ ربيع أول ١٠٥٩هـ/ ١٦٤٩م إلى ٨ ربيع آخر ١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م، ص٥٠، وثيقة رقم (٢٢٧)، كود أرشيفي (٠٠٠٢٥٥-١٠٠١).

(٥) نفسه: دفتر بتاريخ ٢ صفر ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م إلى ٢ ذي الحجة ١١٢٠هـ/ ١٧٠٨م، ص١٢٤، وثيقة رقم (٤٤٦)، كود أرشيفي (٠٠٠٤٠٦-١٠٠١).

(٦) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات من ٥ جمادي الأول=

المؤقتة[١]، وتزوج بعض هؤلاء التجار من نساء مصريات[٢]، وتعامل المصريون معهم بالود في أغلب الأوقات؛ وهنا يمكننا الاستدلال بكلام الرحالة الألماني «كارستن نيبور» الذي زار مصر عام **١٧٦١م** وأشار إلى معاملة بعض المصريين للتجار الأوروبيين عامة بشكل طيب، حيث كتب : «ويقيم في رشيد قنصل فرنسي وقنصل بندقي، كذلك يقيم فيها بعض التجار الأوروبيين؛ ليشرفوا على نقل بضائع أصحابهم بين القاهرة والإسكندرية، ونزلنا في رشيد عند الفرنسيسكان، وأهل هذه المدينة مشهورون أبعد الشهرة بأدبهم الجم حيال الأوروبيين..»[٣].

وفي أحيان أخرى كان المصريون ينظرون إلى هؤلاء التجار نظره عدائية، حتى تعرض الكثير منهم للضرب والإهانة باعتبارهم «إفرنج غرباء»، وهذا ما ذكره بعض الرحالة الأوروبيين في كتاباتهم[٤]، وتُشير بعض وثائق المحاكم الشرعية – وبشهادة الشهود، وبحضور القنصل المختص– تعرض بعض التجار الفرنسيين، وغيرهم من

=١٢٠٢هـ/ ١٧٨٧م إلى ١٤ محرم ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م، وثيقة رقم (٧٥٦)، كود أرشيفي (٠٠١٦٥٤–١٠٢٩).

(١) دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، دفتر تحت تاريخ ١٤ ربيع الآخر ١٠٥٧هـ/ ١٦٤٧م إلى ١٣ ربيع الأول ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م، ص٢٠٥، وثيقة رقم (٦٣٨)، كود أرشيفي (٠٠٠٢٥٣–١٠٠١).

(٢) «لدي القاضي عطا الله المالكي، تزوج اسيدون لوارنو النصراني الفرنسي بامرأة سمت نفسها أورشا المرأة ابنه عبد الله النصرانية الكنديوتية الخلية من نكاح... وحلفت على صداق جملته خمسة عشر قرشًا من القروش الفضة الكبار الريال المتعامل بها الآن بالديار المصرية، اعترفت بقبض ذلك جميعه الاعتراف الشرعي... وعقد نكاحها عليه به مولانا الحاكم الشرعي المالكي المشار إليه أعلاه بإذنها له بذلك... وورد في يوم الثلاث المبارك سادس عشر من شهر رجب الفرد الأصب سنة أحد وثلاثين وألف». دار الوثائق القومية: دفتر سجل مبايعات بمحكمة الإسكندرية الشرعية، من ١٠٣٠هـ/ ١٦٢٠م إلى ١٠٣٤هـ/ ١٦٢٤م، ص٣١٣، وثيقة رقم (٦٥٢)، كود أرشيفي (٠٠١٢٦٢–١٠٢٩).

(٣) كارستن نيبور: رحلة إلى بلاد العرب وما حولها، ترجمة: مصطفي ماهر، الجزء الأول (رحلة إلى مصر ١٧٦١: ١٧٦٢م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ١٣٥.

(٤) جوفني ميكيله فنسلبيو: تقرير الحالة الحاضرة لمصر ١٦٧١م، ترجمة: وديع عوض، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٦م، ص٥٣. كارستن نيبور: مصدر سابق، ص٣٢٣.

الأوروبيين، للضرب والاعتداء من الأهالي بسبب سلوك هؤلاء التجار التي رفضها المصريون، حيث أشارت إحدى وثائق المحكمة في أواخر **القرن السابع عشر الميلادي** لوجود «رجل نصراني فرنسيس يُسمي بيدوا، وهو بالشارع يعانق امرأة مصرية مسلمة ويقبلها، فأدركه بعض أولاد المسلمين وأرادوا ضربه ورموه ببعض الحجارة»[١].

كما ذكر الرحالة الألماني كارستن نيبور حادثة أخرى تعود إلى عام **١٧٦٢م** توضح سبب اعتداء بعض الأهالي المصريين على التجار الفرنسيين قائلًا: «وكان للفرنسيين فيما مضى قنصل في دمياط وتجار، حتى أشاع الأهالي أنهم لاحظوا أن هؤلاء الأوروبيين مالوا إلى نساء المسلمين ميلًا مفرطًا، فقتلوهم جميعًا إلا من استطاع الفرار، ولم يعد منذ ذلك الحين لأحد من الفرنسيين - طبقًا لأمر من ملك فرنسا- أن ينزل المدينة حتى البحارة أنفسهم، وعلى من له أعمال منهم في دمياط أن ينجزها عن طريق وكيل، وأن يدبر أمر التجارة على سطح السفينة في الميناء»[٢].

وتتضح أيضًا النظرة الدينية لهؤلاء التجار في وثائق المحاكم الشرعية بمجرد ذكر وفاة أي شخص منهم. ففي حالة ذكر اسم مسلم متوفى يُطلق عليه مثلًا (المرحوم)[٣]، أما في حالة ذكر أي شخص فرنسي أو أوروبي فيُطلق عليه كلمة (النصراني الهالك)[٤]، أو(النصراني الفرانسي الهالك)[٥]، أو(الهالكون بالثغر)[١]،

---

(١) عبد الرازق عيسي: المرأة المصرية قبل الحداثة مختارات من وثائق العصر العثماني، وثيقة رقم (١٧١) ، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٢م، ص٣٦٥.

(٢) كارستن نيبور: مصدر سابق، ص ١٤٨، ١٤٩.

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات من ٢٣ شعبان ١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م إلى ١٤ جماد أول ١٠٢٧هـ/ ١٦١٧م، ص ٢١، كود أرشيفي (٠٠١٢٥١-١٠٢٩).

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، دفتر تحت تاريخ ٨ ربيع الثاني ١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م إلى ١٢ ربيع الثاني ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م، ص ٢٠٢، وثيقة رقم (٨٣٣)، كود أرشيفي (٠٠٠٢٥٦-١٠٠١).

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات من ١٤ ذي القعدة ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م إلى غرة شوال ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، ص١٥٧، وثيقة رقم (٤١٧)، كود أرشيفي (٠٠١٢٥٨-١٠٢٩).

ولكن الثابت في هذه النقطة أن مثل تلك المصطلحات لم تكن تُطلق على الفرنسيين أو الأوروبيين فحسب، بل كانت تُطلق أيضًا على المصريين غير المسلمين(٢).

ويُمكن تفسير الرؤية العدائية التي كونها المصريون تجاه هؤلاء التجار بإعادتها لأكثر من سبب. من هذه الأسباب الصورة المتوارثة والراسخة في أذهان المصريين عن هؤلاء الإفرنج «الصليبيين»، أو وضع هؤلاء الأوروبيين في الولايات التابعة للدولة العثمانية. فعلى الرغم من المزايا التجارية التي حصلوا عليها، إلا أنهم مُنعوا من أشياء كثيرة، باعتبارهم إفرنج، مثل ركوب الحمير إلا في مدينة القاهرة، وكان عليهم أن ينزلوا من فوق الحمار إذا مر عليهم أي شخص من وجهاء القاهرة، وخاصة من المماليك(٣)، كما أنهم أُجبروا على ارتداء ملابس معينة، وإن ارتدوا في كثير من الأحيان ملابس تشبه ملابس المصريين حتى لا يتم التعرف عليهم(٤).

أما معلومات المصريين عن بلاد التجار الفرنسيين، أو الأوروبيين بشكل عام، فقد كانت ضئيلة إلى حد كبير. فالأوروبيون بالنسبة للمصريين كانوا (إفرنج) بشكل عام،

---

(١) نفسه: دفتر سجل مبايعات من ١٠١٨هـ/ ١٦٠٩م إلى ١٠١٩هـ/ ١٦١٠م، ص١٥، كود أرشيفي (٠٠١٢٦١-١٠٢٩).

(٢) «لدى مولانا أفندي... ادعت الحرمة «انا» المرأة النصرانية ابنة بنت باكموا النصراني العزبا يومئذ على الخواجا جورجي النصراني الفرانس القاطن بالثغر المرقوم، أن زوج المدعية المذكورة هوغبريال النصراني المقيم داخل الفندق الكائن داخل الثغر بباب البحر يتعاطى صناعة الخبز من مدة ثلاث سنوات تقدمت على تاريخه وأنه أخذ منه خبزًا في أيام متعددة، وأوقات متفرقة بمبلغ قدره ستون قرشًا ريالًا واستمر ذلك بذمة الخواجا جورجي المدعى عليه المذكور إلى تاريخه، **وهلك** زوجها المذكور سابقًا وتطالبه بالمبلغ المذكور». دار الوثائق القومية: دفتر سجل مبايعات بمحكمة الإسكندرية الشرعية، من ٢١ جمادي الثاني ١٠٧٠هـ/ ١٦٥٩م إلى ٢٩ ذي القعدة ١٠٧٩هـ/ ١٦٦٨م، ص٢٨٥، كود أرشيفي (٠٠١٢٦٨-١٠٢٩).

(٣) س. ف. فولني: ثلاثة أعوام في بر مصر والشام، ترجمة: إدوار البستاني، الجزء الأول، منشورات دار المكشوف، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٤٩م، ص١٤٨.

(٤) كارستن نيبور: مصدر سابق، ص ٢٨٦.

دون تمييز للغتهم أو عقيدتهم الدينية[١]، ومن هنا انحصرت معرفة عامة المصريين بهم في كون التاجر (فرنجي انكليزي)[٢]، أو (فرنجي بندقي)[٣] أو (فرنجي فرنسي)[٤] أو (نصراني جُنوي)[٥] أو (نصراني فلمنكي)[٦]، وبالنسبة لأوطانهم فإنها كانت شبه مجهولة في الثقافة المصرية خلف ما عُرف بـ(البحر المالح تجاه الإسكندرية)[٧] وهذا ما يُفسر ظهور بعض البلاد الأوروبية في الوثائق على أنها «بلاد الكفر دمرها الله»[٨].

ولقلة معرفة المصريين ببلاد أوروبا آنذاك، جاء ذكرهم العابر والسطحي لبعض المناطق المشهورة في فرنسا، وهذا ما يتضح من معرفتهم بالتجار الفرنسيين المشهورين مثل «جوان ريناو» الذي تم تعريفه بأنه «من بلدة تُدعى مرسيليا تحت حكم سلطان الفرانسة، ومن أعيان تجار النصارى الفرانسة المعتمدين والمترددين على الثغر(أي ثغر

---

(١) جوفني ميكيله فنسلبيو: مصدر سابق، ص ١٠٩.

(٢) دار الوثائق القومية: محكمة الأحوال الشخصية (الصالحية النجمية)، من ٧ شوال ١٠١١هـ/ ١٦٠٢م إلى ١٦ رمضان ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م، ص٤٦، وثيقة رقم (٢٣١)، كود أرشيفي (٠٠٠١٥٥-١٠٠١).

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، دفتر تحت تاريخ ١٥ شعبان ١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م إلى ٨ ذي القعدة ١١٩٦هـ/ ١٧٨١م، وثيقة رقم (٧٥)، كود أرشيفي (٠٠٠٦٦٦-١٠٠١).

(٤) دار الوثائق القومية: محكمة باب الشعرية، دفتر تحت تاريخ ١١٠٦هـ/ ١٦٩٤م إلى ١١١٣هـ/ ١٧٠١م، ص١٧٥، وثيقة رقم (٤٦٥)، كود أرشيفي (٠٠٢٠٨-١٠١٤).

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات من ١٠٥٣هـ/ ١٦٤٣م إلى ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م، ص٨٤، وثيقة رقم (٢٢١)، كود أرشيفي (٠٠١٢٦٦-١٠٢٩).

(٦) دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، دفتر تحت تاريخ ٢٨ ربيع الأول ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٨م إلى ٣ ربيع الآخر ١٠٣٨هـ/ ١٦٢٨م، ص ١٧، وثيقة رقم (٦٧)، كود أرشيفي (٠٠٠٢١٣-١٠٠١).

(٧) دار الوثائق القومية: محكمة رشيد، دفتر تحت تاريخ ١ ربيع الثاني ١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م إلى ١١ رمضان ١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م، ص٣٤٢، وثيقة رقم (٤٨٨)، كود أرشيفي (٠٠٠٨٥١-١٠٨٩).

(٨) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات من ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م إلى ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م، ص٣٥٩، وثيقة رقم (٨٩٩)، كود أرشيفي (٠٠١٢٦٦-١٠٢٩).

الإسكندرية)»[١]، أو تعريف بعضهم بأنه من (بلاد مرسيله)[٢]، أو ذكر هذه المناطق بنوع من التجاهل مثل (ولاية فرنسيس)[٣]، أو الإشارة إليها بـ(بلاده)[٤].

كما تعامل المصريون أيضًا مع اللغات التي يتحدث بها هؤلاء التجار بنوع من التجاهل بعض الشيء، ولم يهتموا بتعلم تلك اللغات الإفرنجية، ومما يدل على ذلك تعميم كل هذه اللغات ووصفها بمصطلح واحد فقط مثل (اللغة الإفرنجية أو بلسان الإفرنجية)[٥]، ولكن يُستثنى من ذلك أهل الإسكندرية الذين أتقنوا أكثر من لغة، وهذا ما أشار إليه الرحالة الألماني كارستن نيبور قائلًا: «ولقد التقيت هنا بأناس من أهل الإسكندرية يتحدثون لهجة جنوب فرنسا، ولغة الدانمرك، ولغة السويد، وكأنهم من أهل فرنسا والدانمرك والسويد..»[٦]، ويمكن تفسير ذلك بسبب كثرة الاحتكاك بين الأوروبيين وأهالي مدينة الإسكندرية أكثر من أي مدينة أخرى.

---

(١) نفسه: دفتر سجل مبايعات من ذي القعدة ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م إلى شوال ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، ص١٤٩، وثيقة رقم (٣٩٣)، كود أرشيفي (٠٠١٢٥٨-١٠٢٩).

(٢) نفسه: دفتر سجل مبايعات من ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م إلى ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م، ص٣٧٠، وثيقة رقم (٩٣٤)، كود أرشيفي (٠٠١٢٦٦-١٠٢٩).

(٣) نفسه: دفتر سجل مبايعات من ٢٣ شعبان ١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م إلى ١٤ جماد أول ١٠٢٧هـ/ ١٦١٧م، ص١٣، كود أرشيفي (٠٠١٢٥١-١٠٢٩).

(٤) «لدي مولانا أفندي عبد الرحمن دام مجده بترجمة المعلم إسرائيل بن باروخ اليهودي ترجمان طايفة النصارى الفرانسة ادعى بابتدرو ولد بيان النصراني الفرانسي.. أن هارون بن حاييم اليهودي قال بأن المدعي المذكور كان سابقًا نصب عنه بالثغر المذكور شخصًا يدعي بابتدرو النصراني الفرانسي ليتلقي ما يأتي له بالثغر المذكور من **بلاده**...» دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر سجل مبايعات من ذي القعدة ١٠٢٥هـ/ ١٦١٦م إلى شوال ١٠٣١هـ/ ١٦٢١م، ص١٢١، وثيقة رقم (٣١٧)، كود أرشيفي (٠٠١٢٥٨-١٠٢٩).

(٥) دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، دفتر تحت تاريخ ٨ ربيع الثاني ١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م إلى ١٢ ربيع الثاني ١٠٦١هـ/ ١٦٥١م، ص٢٠٢، وثيقة رقم (٨٣٣)، كود أرشيفي (٠٠٠٢٥٦-١٠٠١).

(٦) كارستن نيبور: مصدر سابق، ص ١٢٨.

وبالنسبة لتأثر بعض الفرنسيين بالحياة الاجتماعية المصرية، فيُشير المؤرخ والمستشرق الفرنسي **هنري لورنس** في كتابه «**الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر الاستشراق المتأسلم في فرنسا ١٦٩٨-١٧٩٨م**» بأن مصر كانت موضع جذب لخيال الكثير من الأوروبيين «بحكم ماضيها البالغ الثراء»(١)، وهذا الأمر جعل بعض من الأوروبيين يرغبون في الإقامة بها، وتحول بعض التجار الفرنسيين، وغيرهم من الأوروبيين، للديانة الإسلامية(٢)، وتزوج بعضهم من مصريات، وعمل بعضهم الآخر في الصناعات الحرفية المصرية مثل صياغة الذهب وصقل الأحجار الكريمة، وصباغة الجلود(٣).

خاتمة

كان للامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الدولة العثمانية دورٌ كبيرٌ في زيادة عدد التجار وأبناء الجالية الفرنسية، بشكل عام، في القاهرة والمدن الساحلية المصرية، وعلى الرغم من أنهم سكنوا في حي خاص بهم، مثل باقي أبناء الجاليات الأوروبية، إلا أنهم لم يكونوا منعزلين داخل هذه الأحياء، بل كان لهم دورٌ كبيرٌ في الحياة

---

(١) هنري لورنس: الأصول الفكرية للحملة الفرنسية على مصر «الاستشراق المتأسلم في فرنسا ١٦٩٨-١٧٩٨م»، ترجمة: بشير السباعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥م، ص٩٧.

(٢) «في ليلة الخميس المبارك ثاني عشر شهر ربيع أول من تاريخه ١١٨٧هـ: حضر إلى مجلس الشرع الشريف رجل من طايفة النصارى الفرنسيس (بسينسو) ولد النصراني أيولج الفرنسي، وطلب الدخول في دين الإسلام طالبًا مختارًا ونطق بالشهادتين شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله وتبرأ من كل دين يُخالف دين محمد بن عبد الله وسمي نفسه أحمد...». دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية الشرعية، دفتر مضبطة الإشهادات من ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م، ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م، وثيقة رقم (٦١٣)، كود أرشيفي (٠١٨٢٠٩-١٠٢٩).

(٣) دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالي، دفتر تحت تاريخ ١٢ ربيع الأول ٩٣٦هـ/ ١٥٢٩م إلى ٢٧ شوال ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م، ص ٢٨، وثيقة رقم (١١٣)، كود أرشيفي (٠٠٠٠٠١ -١٠٠١). حمدي محمود محمد الحسيني: مرجع سابق، ص١٦١.

الاقتصادية المصرية، حتى أنهم دخلوا في تجارة أشهر السلع الموجودة آنذاك، وتمتعوا بشهرة واسعة في مقابل الجاليات الأخرى، ووصلت هذه الشهرة إلى بروز أسماء معينة من التجار الفرنسيين بالقاهرة والإسكندرية ورشيد.

كما تسبب التجار الفرنسيون في إنعاش حركة التجارة الداخلية والخارجية، ومعها نشط السوق المصري ببعض المنتجات والسلعة المهمة كالبن والتوابل، وهي السلع نفسها التي تسببت في ثراء الكثير من التجار المصريين، بعد تحكمهم في أسعار هذه السلع مدة زمنية كبيرًا وصلت لنصف قرن، ومع هذا الوضع نشطت القاهرة كإحدى أهم الأسواق القومية والدولية في المشرق العربي، وأصبحت مركزًا رئيسيًا لعبور الكثير من المنتجات، وصارت نقطة مهمة للتبادل التجاري الذي امتدت فروعه من البحر الأحمر حتى الجزيرة العربية والهند، ومن البحر المتوسط إلى أوروبا، وعن طريق الصعيد والنوبة إلى الحبشة وداخل إفريقيا، بل ارتفعت مكانتها لدرجة أن جميع الصفقات والمعاملات التجارية الرئيسية كانت تتم بها.

أما عن علاقة المصريين بالتجار الفرنسيين فقد أدى التبادل التجاري وعمليات البيع والشراء إلى تكوين علاقات طيبة بين الطرفين وصلت إلى حد الاقتراض من بعضهم البعض، أو تأجير المساكن والحوانيت، أو الاستعانة ببعضهم كشهود على عقود البيع والشراء، ومن الناحية الاجتماعية فقد تعامل المصريون مع التجار الفرنسيين بشكل ودي، في بعض الأحيان، وخاصة مع تحول البعض منهم للديانة الإسلامية، وكان يتم توثيق ذلك في المحكمة الشرعية بشهادة شهود مصريين، وإن اختلفت هذه العلاقة الودية في حالات معينة تعارضت فيها سلوكيات هؤلاء التجار مع سلوك وتقاليد المصريين.